

١١ - حرب أكتوبر في الميزان الاستراتيجي

١

بانتهاى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، تكون الجولة الرابعة فى الصراع العربى الإسرائيلى قد تمت . ولعلنا نتفق - نحن العرب - على أننا يجب أن نتعمق فى دراسة جذور الصراع العربى الإسرائيلى ، ونعطى الأهمية الواجبة لمعرفة ما قامت به الصهيونية العالمية والدول الكبرى من تخطيط ، وما نفذته من أعمال فى جميع المجالات حتى أقامت دولة إسرائيل على جزء من أرض فلسطين ، وما قامت وتقوم به إسرائيل تؤيدها الدول الكبرى وتدعمها الصهيونية العالمية منذ إنشائها حتى اليوم فى ظل صراع القوتين العظميين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

فى إطار هذا الصراع ، دارت الحروب بين إسرائيل والعرب بدءاً بحرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، ثم حرب العدوان الثلاثى الإنجليزى الفرنسى الإسرائيلى عام ١٩٥٦ ، ثم حرب يونيو ١٩٦٧ . ويتضح من النظرة الشاملة لهذه الجولات الثلاث ، أن إسرائيل تمكنت من تحقيق مكسب فى كل منها بينما تحمل العرب الخسارة فيها .

وبنظرة فاحصة نجد أن صراع العرب ضد إسرائيل خلال عشرين عاماً منذ نشأتها عام ١٩٤٧ حتى حرب يونيو ١٩٦٧ ، كانت تتحكم فيه اعتبارات سياسية خانقة عرقلت الجهود العربية فى الصراع المسلح . ولعل المقارنة بين قدراتنا - نحن العرب - وقدرات العدو الإسرائيلى لا تعكس مطلقاً تلك النهاية الأليمة التى وصلنا إليها فى عام

١٩٦٧ ، حيث تمكنت إسرائيل من التوسع - مرة أخرى - على حساب الأرض العربية باحتلال سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة .

والدراسة المتعمقة للسياسة الإسرائيلية تبين أن إسرائيل أرست لنفسها خطوطاً ثابتة لسياستها هي :

- أولاً : التوسع الجغرافي التدريجي على حساب الأرض العربية .
- ثانياً : الاحتفاظ بقوة عسكرية متفوقة تكون هدفاً ووسيلة .
- ثالثاً : الارتباط بقوى دولية كبرى « حليف مضمون » يعاونها في تحقيق أهدافها .
- رابعاً : إضعاف وتبديد الطاقات العربية .

وأدارت إسرائيل صراعها ضد العرب منذ نشأتها لتحقيق هدفها النهائي - السيطرة على المنطقة العربية - وذلك بوضع أهداف مرحلية طبقاً لما يمكن أن يتحقق في كل مرحلة بموازنة اعتبارات الموقف الدولي والموقف في المنطقة العربية والسياسة الداخلية لإسرائيل .

٢

واهتدت العقلية الصهيونية إلى صياغة نظرية عسكرية أطلقت عليها « نظرية الأمن الإسرائيلي » لتكون ستاراً لتحقيق أهداف إسرائيل التوسعية ، ووسيلة لخداع الرأي العام العالمي ، وخلق قناعة لدى الإسرائيليين أنفسهم لتقبل مغامراتها العسكرية . وهنا يجب أن يكون واضحاً أن « استخدام القوة العسكرية » هو حجر الزاوية في هذه النظرية .

وأصبحت الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تعتمد على امتلاك التفوق العسكـرى على الدول العربية ، والاحتفاظ به دائماً ، حتى تتمكن من احتلال الأرض العربية تدريجياً وفرض الأمر الواقع على العرب بالقوة ، وفي نفس الوقت خلق الاحساس لدى العرب بالعجز في مواجهة القوة العسكرية الإسرائيلية .

إن مفهوم الأمن عند إسرائيل يختلف عن مفهوم الأمن طبقاً لقواعد القانون الدولي . فالأمن هناك يعكس الهدف السياسي الذي تعمل إسرائيل على تحقيقه .

والحدود الآمنة لم تحددها إسرائيل أبداً ، وتعتمد قاداتها إغفال أى ذكر لشكل الدولة

الجغرافى وحدودها منذ إعلان قيام الدولة . وتعلن إسرائيل دائماً عن حاجتها إلى حدود آمنة ، ويصفونها أنها الحدود التى تستند على موانع طبيعية تتمكن من الدفاع عنها والانطلاق منها للهجوم ، وهى دائماً داخل الحدود العربية المجاورة .

وتحت ستار الأمن الإسرائيلى - والحدود الآمنة جزء منه - توسعت إسرائيل بالقوة على حساب الدول العربية ، تقتطع منها أجزاء تلو الأخرى .

- ففى عام ١٩٤٨ ، زادت إسرائيل من مساحة الأراضى التى قامت عليها طبقاً لقرار التقسيم من ٥٦,٥ ٪ من مساحة فلسطين إلى ٧٧,٤ ٪ .

- وفى عام ١٩٥٦ ، أصبح لإسرائيل حق الملاحة البحرية فى مضائق تيران بمدخل خليج العقبة . وأعلن بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل وقتئذ أمام الكنيست (البرلمان) ضم شبه جزيرة سيناء إلى إسرائيل ، إلا أنه اضطر للانسحاب منها بجهود المجتمع الدولى .

- وفى عام ١٩٦٧ ، استولت إسرائيل على أجزاء من أراضى ثلاث دول عربية مجاورة لها ، ونادت بأن ما احتلته من أراض يشكّل ضرورة أمن لها .

إن المفهوم الإسرائيلى للحدود الآمنة ينبع أساساً من فكر توسعى عدوانى ، ولا يمكن لتطبيقه أن يقف عند حد ، ولن يكون إلا سبباً للصدام المستمر فى هذه المنطقة . ولم يقتنع قادة إسرائيل بأن ربط الأمن بالأرض أمر غير مقبول ، وأن التوسع الجغرافى لا يمكن أن يهزم التاريخ .

٣

ونتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ التى خسرتها - نحن العرب - لأخطاء سياسية وعسكرية ارتكبتها ، تمكنت إسرائيل من احتلال سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة . واتبعت سياسة « فرض الأمر الواقع » على العرب اعتقاداً على قوتها العسكرية ، وعدم قدرة العرب على تحرير أراضهم بالقوة ، وبالتالي يجب أن يرضخوا لإرادتها السياسية .

وعن أهمية القوة العسكرية لتحقيق التوسع ، قال بن جوريون فى اعقاب حرب يونيو

« يجب أن نتخذ من الفتوحات العسكرية أساساً للاستيطان ، وواقعاً يجبر العرب على الرضوخ والانحناء له » .

وسئل ذات يوم عن حدود إسرائيل ، حيث لم يوضح لهذه الدولة حدود منذ شأتها ، كان رد بن جوريون « حدود إسرائيل حيث يقف جنودها » .

وفي أواخر أغسطس ١٩٧٣ - قبل حرب أكتوبر بشهر ونصف تقريباً - قال ديان « السلام الذى تريده إسرائيل قد تحقق منذ عام ١٩٦٧ . نحن نسعى لخلق سلام بيننا وبين العرب بطريقة غير رسمية ، ولسنا بحاجة إلى السلام الرسمى . وربما كان السعى وراء هذا السلام الرسمى يضر بالحالة التى نحرص عليها ، وهى تثبيت الأمر الواقع تثبيتاً يدخل فى صيغة سلام غير رسمى ... إذا كنا نسعى لأن نكون نحن بديل القوى الكبرى فى الشرق الأوسط ، فيجب أن تكون لنا أنيابنا . وهذه الأنياب عسكرية واقتصادية وجغرافية ، والنايب الأول أى النايب العسكرى يحقق الأنياب الأخرى » .

تلك كانت رؤية إسرائيل للموقف قبل حرب أكتوبر بفترة قصيرة ، وكانت تثق بأنها قادرة على الاحتفاظ بالأرض بالقوة . لقد انتشت إسرائيل بقوتها العسكرية ، وسيطر الغرور على تفكير قادتها ، واستهانت بالعرب أشد استهانة ، وأخذت تسعى للقيام بدور القوى الكبرى فى المنطقة .



وواجهت مصر خلال ست سنوات عجاف فى الفترة من نهاية حرب يونيو ١٩٦٧ حتى بداية حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، موقفاً فى غاية الصعوبة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً ومعنوياً . وأصبح واضحاً بعد فشل كل الجهود السياسية على المستوى الدولى لحل المشكلة ، أن أرضنا لا يمكن أن نستردها إلا بالقوة المسلحة ، مهما كانت المصاعب والتضحيات .

وكان الموقف يفرص علينا فى مصر « نكون أو لا نكون » . فقد أعيد بناء قواتنا المسلحة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ من درجة الصفر ، وأكررها إن إعادة البناء بدأت من الصفر ، بعد أن كانت حالتها قد وصلت - قبل تلك الحرب - إلى المستوى السيئ والضعيف الذى أسفرت عنه نتيجتها الأليمة . ولعلنا نتفق على أن بناء قوات مسلحة فى ظروف السلام يحتاج إلى سنوات ، ولا شك أن الأمر أصعب ويستغرق وقتاً أطول فى ظروف الحرب التى كنا نعيشها .

وجنبا إلى جنب مع إعادة البناء ، كان من المحتم أن تخوض قواتنا المسلحة سلسلة من المعارك تطورت من مرحلة الصمود إلى مرحلة الدفاع النشط ، وتصاعدت إلى « حرب استنزاف » استغرقت كلها حوالى ثلاث سنوات . لقد كنا نتلقى الأسلحة من الاتحاد السوفيتى ، ويتم التدريب على بعضها فى جبهة قناة السويس ، بينما يتم الاشتباك مع العدو على فترات متقطعة أحيانا أو لفترات طويلة فى أحيان أخرى حسب الموقف العسكرى .

كان من الضرورى خوض هذه المعارك للحصول على الخبرة القتالية التى افتقدتها القوات ، واكتشاف نقاط القوة والضعف لدى العدو ولدينا ، وإعادة الثقة فى النفس وفى القيادة ، وإنهاء العدو . لقد كانت هذه المعارك حتمية فى مرحلة الاستعداد لحرب أكتوبر ، وفى نفس الوقت كانت ضرورية - سياسياً - حتى لا توضع المشكلة على الرف فى ملفات الأمم المتحدة .

لقد أبدى البعض رأياً يقول إن « حرب الاستنزاف » كانت سبباً فى تأخير خوض حرب أكتوبر عدة سنوات . وإنى لا أوافق إطلاقاً على هذا الرأى ، لأنه كان من المستحيل أن نعيد بناء القوات المسلحة من الصفر ونقفز بها من حالة الانهيار التى كانت عليها بعد حرب يونيو ، وما أصابها من سلبيات كثيرة وعميقة خلال عشر سنوات سابقة ، نقفز بها للقيام بعملية هجومية مع اقتحام مانع مائى فريد فى مواصفاته ضد عدو متفوق عسكرياً

وانتقد البعض « حرب الاستنزاف » بحجة أنها تحولت إلى « استنزاف مضاد » لنا . لقد كان من الطبيعى أن يقع الاستنزاف على الطرفين المتحاربين ، لكن المهم من كان المستفيد أكثر ؟ لاشك أن قواتنا استفادت عسكرياً أكثر ، وكان لا بد أن ندفع ثمن خطوة كانت حتمية استعداداً وتحضيراً لحرب أكتوبر ، كما أن إسرائيل دفعت الثمن فى سبيل استمرار احتلال الأرض . ولقد كان البديل لذلك هو فرض الهدوء فى جبهة القناة تفادياً للخسائر مع بقاء القوات فى خنادقها تنتظر هجوم العدو عليها فى أى وقت ومكان . وإذا لم يهاجمها العدو ، فإنها تصاب « بمرض الخندقة » . وهل هناك أفضل من هذا البديل لإسرائيل كى تستمر فى احتلال سيناء سنوات وسنوات حتى تضمها رسمياً لأراضيها ، وهل هناك أسوأ من هذا البديل لنا ؟

وعموماً فقد مرت قواتنا المسلحة بمرحلة غير عادية ما بين حربى يونيو ١٩٦٧

وأكتوبر ١٩٧٣ ، مرحلة كان يتم فيها إعادة البناء والقتال في وقت واحد . وكانت عملية إعادة البناء تتطلب التخطيط والتسليح والتنظيم والتدريب وخلق القادة والكوادر واحتراف العمل العسكري والتغلب على سلبات عشر سنوات مضت . وكانت المشكلة الرئيسية هي الحاجة إلى التسليح .

٤

وكانت المشكلة الرئيسية التي تواجهنا في مصر ، هي عدم القدرة على تسليح قواتنا المسلحة بالأسلحة والمعدات - نوعاً وكمّاً وتوقيتاً - التي تسمح لنا بالقيام بعملية هجومية شاملة لتحرير سيناء . ذلك أن الاتحاد السوفيتي كان المصدر الرئيسي والوحيد لإمدادنا بالأسلحة ، وكان يرى أن مشكلة الشرق الأوسط يجب حلها بالوسائل السلمية ويرفض حلها بالعمل العسكري . ومن هنا كانت له معايير في إمدادنا بالسلاح بالكميات والأنواع وفي التوقيتات التي لا تسمح بالتفوق على إسرائيل . وفي الجانب الآخر كانت الولايات المتحدة تغدق على إسرائيل الأسلحة بالكميات والأنواع وفي التوقيتات التي تضمن لها التفوق العسكري على الدول العربية .

ولمواجهة هذا الموقف في أواخر عام ١٩٧٢ ، عندما أصبح عامل الوقت ضدنا ، اتخذ الرئيس السادات قراراً يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ بأن « نحارب بما لدينا من أسلحة ومعدات » . وعلينا تعويض النقص في التسليح بالتخطيط السليم وشجاعة الرجال في التنفيذ . ومعنى ذلك أن قيود التسليح فرضت علينا مدى وعمق العملية الهجومية ، لأنها حددت القدرة القتالية لقواتنا المسلحة .

وفي الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٧٣ ، أصدر الرئيس السادات قرار الحرب في أصعب الظروف السياسية والعسكرية ، وأشدّها تعقيداً .

وكان على قواتنا المسلحة أن تخوض حرب أكتوبر في ظروف عسكرية صعبة ومعقدة . وبدون خوضها ما كان يمكن أن نسترد سيناء ، وبدونها ما كان يمكن لإسرائيل أن تنسحب منها .

● دخلنا الحرب ، وكنا نعلم أن إسرائيل لها التفوق العسكري على الدول العربية والوضع الطبيعي أن يكون المهاجم له التفوق . وكان علينا إهدار تفوقه بتطبيق

جيد لمبادئ الحرب ، حتى يصبح التفوق العسكرى فى جانبنا فى المرحلة الافتتاحية للحرب ، وهى أصعب وأخطر المراحل . وهذا ما حدث .

● ودخلنا الحرب ، وكنا نعلم أن العدو الإسرائيلى يستند إلى أفضل الأوضاع الاستراتيجية العسكرية . فالموانع الطبيعية التى يستند إليها تساعده بسهولة على التثبيت بالأرض والاحتفاظ بها .

● ودخلنا الحرب ، وكنا نعلم أن القوات الإسرائيلية قد ركزت جهدها ضدنا . أقامت التحصينات والخطوط الدفاعية ، وأنشأت الطرق والمطارات ، وخصصت القوات المدربة - المدرعات أساساً - لمواجهة أى هجوم محتمل من جانبنا . وكان من الضرورى أن نقوم بعملياتنا الهجومية ضد قوات العدو وهزيمتها واختراق تحصيناته وتدميرها ، وبالتالى يتم تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى . وهذا ما تحقق .

● ودخلنا الحرب ، وكنا نقدر أن الهجوم مع اقتحام قناة السويس - وهى مانع فريد فى مواصفاته - بتشكيلات كبيرة بقوة جيشين (حوالى ١٠٠ ألف رجل) يعتبر من أصعب العمليات الهجومية . وتحقيق الإنجاز العظيم بالهجوم والاقتحام والعبور .

● ودخلنا الحرب ، واضعين فى اعتبارنا خبرة الحروب السابقة ، أنه لا تعاون عسكرى بين الدول العربية . وعلى ذلك يمكن لإسرائيل ، ولها التفوق على كل الدول العربية ، أن تنفرد بكل جبهة على حدة . ولقد تحقق التعاون العسكرى بين مصر وسوريا ، وأصبح علامة بارزة فى هذه الحرب لم تتوقعها إسرائيل ولم يتوقعها الكثيرون غيرها .

● ودخلنا الحرب ، وكنا نعلم أن مخابرات إسرائيل اشتهرت بكفاءتها فى الحصول على المعلومات عما يدور فى الوطن العربى . وأنها بتعاونها مع المخابرات الأمريكية قادرة على كشف نوايانا الهجومية الأمر الذى يتيح لإسرائيل فرصة القيام « بضربة وقائية » لإجهاض الهجوم وتوفير الوقت اللازم لتنفيذ التعبئة .

وقد حققنا المفاجأة للاستفادة بمزاياها ، وحتى تكون المبادأة فى جانبنا لأول مرة فى الحروب ضد إسرائيل ، بعد أن كان لها دائماً المبادأة فى كل الحروب السابقة . وقد تحقق ذلك .

في إطار هذا الموقف السياسي والعسكري المعقد ، كان اتخاذ قرار الحرب من أصعب القرارات التي يتخذها رئيس الدولة .

وفي إطار نفس الموقف ، لا بد أن تكون نظرتنا موضوعية ، عند تقييم نتائج الحرب من الناحية العسكرية الاستراتيجية .

٥

لقد كان الهدف الاستراتيجي الذي وضعته إسرائيل لنفسها - بعد حرب يونيو ١٩٦٧ - هو منع الدول العربية من تحرير أراضيها بالقوة ، حتى ترضخ الارادة العربية للارادة الإسرائيلية ، فتفرض الأمر الواقع حتى يتحقق السلام بشروط إسرائيل .

ومعنى ذلك أن يكون لها التفوق العسكري على الدول العربية مجتمعة الذي يمنعنا - نحن العرب - من التفكير في حرب شاملة ضدها ، وخلق الاحساس لدينا بالعجز واليأس من جدوى الصراع المسلح . وقد تحقق لإسرائيل هذا التفوق بمعاونة الولايات المتحدة التي أصبحت حليفاً مضموناً لها بشكل واضح وسافر تؤيدها سياسياً وتدعمها عسكرياً واقتصادياً .

وكانت المهمة الاستراتيجية للقوات الإسرائيلية - على الجهة المصرية - هي منع قواتنا المسلحة من اقتحام قناة السويس ، وتدمير قواتنا التي قد تنجح في العبور إلى الضفة الشرقية للقناة ، تكون نتيجة استسلام مصر - سياسياً - لشروط إسرائيل . ولم يكن هناك شخص في إسرائيل يشك في ذلك ، كما كانت هناك دول كثيرة تعتنق نفس المفهوم .

وفي مصر ، كان الهدف الاستراتيجي الذي حدده الرئيس السادات مكتوباً في قرار الحرب ومؤرخاً في ٥ رمضان ١٣٩٣ هـ - أول أكتوبر ١٩٧٣ هو بالنص الآتي :

” إن الهدف الاستراتيجي الذي أتحمّل المسؤولية السياسية في إعطائه للقوات المسلحة المصرية ، وعلى أساس كل ما سمعت وعرفت عن أوضاع الاستعداد يتلخص فيما يلي :

تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي ، وذلك عن طريق عمل عسكري حسب إمكانيات القوات المسلحة ، يكون هدفه إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو ، وإقناعه بأن مواصلة احتلاله لأراضيها يفرض عليه ثمناً لا يستطيع دفعه ... وبالتالي فإن نظريته في الأمن على

أساس التخويف النفسى والسياسى والعسكرى ليست درعا من الفولاذ يحميه الآن أو فى المستقبل .

وإذا استطعنا بنجاح أن نتحدى نظرية الأمن الإسرائيلى ، فإن ذلك سوف يؤدى إلى نتائج محققة فى المدى القريب وفى المدى البعيد .

فى المدى القريب : فإن تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى يمكن أن يصل بنا إلى نتائج محققة تجعل فى الامكان أن تصل بنا إلى حل مشرف لأزمة الشرق الأوسط .

وفى المدى البعيد : فإن تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى ، يمكن أن يحدث متغيرات تؤدى بالتراكم إلى تغيير أساسى فى فكر العدو ونفسيته ونزعاته العدوانية “ .

ثم أصدر الرئيس السادات توجيهاً إستراتيجياً آخر مؤخراً ٩ رمضان ١٣٩٣ هـ - ٥ أكتوبر ١٩٧٣ ، قرر فيه تكليف القوات المسلحة بثلاث مهام إستراتيجية : الأولى كسر وقف إطلاق النار اعتباراً من ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، والثانية تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة ، والثالثة وكانت أهمها « العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة » .

وعندما صدر قرار الحرب مكتوباً فى أول أكتوبر ١٩٧٣ - قبل الحرب بخمسة أيام - ثم قرار الرئيس يوم ٥ أكتوبر بكسر وقف إطلاق النار اعتباراً من يوم ٦ أكتوبر - قبل بدء الحرب بيوم واحد - كانت قواتنا المسلحة قد بدأت فعلاً فى الاجراءات التنفيذية منذ عدة أيام سابقة بما فى ذلك فتح القوات استعداداً لتنفيذ خطة الحرب فى توقيتها المحدد فى الساعة الثانية وخمس دقائق بعد ظهر يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣ . فقد جاءت القرارات المكتوبة من الرئيس السادات تسجيلاً وتأييداً لقرارات شفوية سابقة منه بالحرب ، وتابع خطوات وضع الخطة ، وبذل الجهد لايجاد التعاون العسكرى بين مصر وسوريا . وعلى ذلك كان هناك ربط وثيق بين الهدف السياسى والهدف الاستراتيجى العسكرى والمهام الاستراتيجية التى تقرر تكليف القوات المسلحة بها .

لقد كان الهدف الاستراتيجى العسكرى لقواتنا المسلحة هو هزيمة القوات الإسرائيلية فى عرب سيناء واحتلال المنطقة الاستراتيجية فى خط المضائق بسيناء ، والوصول إلى حقول بترول رأس سدر على الساحل الشرقى لخليج السويس . ومن هذا الهدف تحددت المهام .

ومن الطبيعي ، أن هدف العمليات العسكرية ومهام القوات المسلحة ، تحكم في تحديدها حجم التسليح الذي أمكن الحصول عليه من الاتحاد السوفيتي . ومن الواضح أن حجم التسليح - تحت ضغط سياسة القوتين العظميين - لم يسمح لقواتنا المسلحة بأن تتفوق على إسرائيل بحيث تكون قادرة على تحرير سيناء في عملية هجومية واحدة .

لقد بذلت القيادة السياسية في مصر كل جهد ممكن للحصول على التسليح ، وتحملت المعاناة في سبيل ذلك ، إلا أنها لم تنجح في الحصول على الأسلحة والمعدات اللازمة لتحقيق التفوق ، سواء عن طريق الاتحاد السوفيتي باعتباره المصدر الرئيسي لأمدادنا بالسلاح أو عن طريق مصادر أخرى بديلة .

وكان البديل المتاح حينئذ هو حشد القوى العسكرية العربية للاشتراك بجزء من قوات الدول العربية في الحرب . وقد قرر مجلس الدفاع العربي التابع للجامعة العربية تحديد هذه المساهمة العربية خلال دورة انعقاده في يناير ١٩٧٣ ، إلا أن ذلك لم يوضع موضع التنفيذ لسبب أو آخر . وهذا لم يمنع بعض الدول العربية من مساهمتها بجزء من قواتها العسكرية في الحرب بعد أسبوع من شوب القتال أو في الأيام الأخيرة منها ، الأمر الذي أفقدها جانباً هاماً من فعاليتها حيث لم يكن هناك تنسيق وإعداد كافٍ لاقحامها في الحرب .

ويستتبع ذلك عدم فتح الجبهة الأردنية وعدم تنشيط الجبهة الفلسطينية برغم أهميتها . لكل ما سبق كان الهدف الاستراتيجي الذي حدده الرئيس السادات في كتابه في أول أكتوبر هو :

« تحدى نظرية الأمن الإسرائيلي ، وذلك عن طريق عمل عسكري حسب إمكانيات القوات المسلحة » .. ثم عاد الرئيس ليؤكد مرة أخرى بطريقة أكثر وضوحاً وتحديدأ في التوجيه الاستراتيجي يوم ٥ أكتوبر ، أن المهمة الثالثة من مهام القوات المسلحة هي : « العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات القوات المسلحة » ..

ولقد كان الرئيس السادات مقتنعاً - قبل الحرب بوقت طويل - بهذا الهدف الاستراتيجي والمهام الاستراتيجية للقوات المسلحة ، ولذلك لم ينص على « تحرير سيناء بالقوة العسكرية » .

وبإمعان النظر فى الهدف الاستراتيجى والمهام الاستراتيجية لكل من مصر وإسرائيل فى هذه الحرب ، فإنى أقول على الفور إن الهدف الاستراتيجى لمصر قد تحقق ، وإن الهدف الاستراتيجى لإسرائيل لم يتحقق .

لقد تحطمت « نظرية الأمن » التى اعتنقتها إسرائيل ، وثبت أن فكرتها عن الحدود الآمنة خاطئة . ونظريتها على أساس التخويف السياسى قد سقطت بقرار الحرب الشاملة ضدها .

ونظريتها على أساس التخويف العسكرى والنفسى قد هُدمت ، بعد أن قامت قواتنا المسلحة - بالتعاون مع القوات السورية - بعملية هجومية شاملة بكل القوات المسلحة ضدها ، برغم تفوقها العسكرى وليس حرب استنزاف فقط .

ونظريتها عن « الحدود الآمنة » قد سقطت بعد نجاح قواتنا فى اقتحام القناة وتدمير الخط المحصن - خط بارليف - الذى تصورت إسرائيل أن المانع المائى والخط يمثلان لها حدوداً آمنة .

ونظريتها التى اعتمدت على القوة العسكرية المتفوقة لفرض الأمر الواقع علينا قد ثبت عدم صحتها . فقد اضطرت إسرائيل إلى الانسحاب لأول مرة فى تاريخها تحت ضغط القوة العسكرية المصرية . ولقد صدمت هذه الحرب - بتطوراتها ونتائجها على المجتمع الإسرائيلى وهزته هزاً عنيفاً من الداخل بعد أن فقد ثقته فى جيشه وشعبه وحكومته التى غرست فيه عقيدة التوسع بالقوة وفرض الأمر الواقع على العرب وقد أثبتت هذه الحرب أن الجيش الإسرائيلى الذى رسموا له صورة أنه غير قابل للهزيمة وقد عاد لمستواه الحقيقى ، واختفت أسطورة ظلت تهدد العرب سنوات طويلة . وهزمت إسرائيل فى حرب أكتوبر من الخسائر فى القوة البشرية أكثر مما تحملته فى حرب العدوان الثلاثى ١٩٥٦ وحرب يونيو ١٩٦٧ ومعارك القناة بعدها .

ومجمل القول أن نظرية الأمن الإسرائيلى قد انهارت . وكما وصفها جيمس شلزنجر وزير الدفاع الأمريكى « لقد فشلت نظرية الأمن الإسرائيلى ... والإسرائيليون يدركون الآن أن أمنهم لا يمكن أن يتحقق بمجرد الاحتفاظ بالتفوق العسكرى ، وقد أصبحت الآن حالة الدولة التى لا تقهر موضع تساؤل » .

واعترف قادة إسرائيل - بعد حرب أكتوبر - بأنهم كانوا يعيشون في وهم الدولة القوية منذ ١٩٦٧ ، وأنهم أسرفوا في الاعتقاد في تفوقهم والتفاخر بقوتهم ، وقال ديان في ديسمبر ١٩٧٣ « إن حرب أكتوبر كانت بمثابة زلزال تعرضت له إسرائيل . وما حدث في هذه الحرب قد أزال الغبار عن العيون ، وأظهر لنا ما لم نكن نراه من قبلها » .



وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ هي النقيض الموضوعي لحرب يونيو ١٩٦٧ . فقد انتزعنا - نحن العرب - المبادأة من العدو بعد أن حققنا المفاجأة والهجوم لأول مرة ، ووضعنا العدو في موقف الدفاع لأول مرة . كانت حرب يونيو آخر نصر عسكري يحققه العدو ، وكانت حرب أكتوبر أول نصر عسكري يسجله العرب . وفي مجال الرأي العام العالمي في يونيو ١٩٦٧ ، كان الانحياز الاستفزازي بل والعدائي كاملاً ضد العرب ولصالح العدو ، ولكن في أكتوبر ١٩٧٣ كان العدو في عزلة شبه تامة عن العالم . وفي السياسة ، انتهت حرب يونيو إلى طريق مسدود وإلى حالة من الجمود هي حالة اللاسلم واللاحرب ، أما حرب أكتوبر فقد انتهت هذه الحالة وفرضت على العالم ضرورة إيجاد حل حقيقي لأزمة الشرق الأوسط .

إنه أول انتصار عسكري حقيقي يحرزه العرب في العصر الحديث . أو كما قالت « المجاهد » الجزائرية « إن الأمة العربية كلها تحس اليوم بفخر عظيم وشكر عميق لجيوش مصر وسوريا ، التي حققت للعرب أول انتصار لا رجوع فيه . ومهما تكن النتائج النهائية للمعركة ، فلسوف تبقى حقيقة أنها أنهت مهانة ١٩٦٧ وجددت الكرامة العربية .

لقد اشتملت حرب أكتوبر على الكثير من المفاجآت التي اتخذها العدو تبريراً لهزيمته ، إلا أنه اضطّر على لسان الجنرال دافيد اليعازار إلى أن يعترف بأن مفاجأة الحرب كانت هي « نوعية المقاتل العربي » فقد قال رئيس الأركان الإسرائيلي :

« إن كل حرب تحمل معها مفاجآت ، وهناك أشياء لا بد لنا أن نتعلمها وأن نصصح معلوماتنا بشأنها . وكبرى هذه المفاجآت أن الجنود المصريين وكذلك السوريين ، قد

أظهروا من الكفاءة والتضحية بالنفس وتوفر الدافع ما يفوق بكثير ما أبدوه في الحرب السابقة . إن الجيش الاسرائيلي قد فوجيء تماماً بتدريب وكفاءة الجندي العربي .

٧

وأثبتت حرب أكتوبر أن استخدام بترول العرب كسلاح في المعركة ، له الفعالية والتأثير الشديد تأييداً للعمل العسكري واستكمالاً له .

ودون الدخول في خضم الأرقام والاحصائيات التي تزخر بها الدراسات الاقتصادية ، يمكن القول إن الدول العربية المنتجة للبترول قد أدارت معركة البترول باقتدار وذكاء في مرونة واعية . فقد طبقوا خططهم في خفض الانتاج وفي تصنيف الأعداء وفي تحديد الأسعار بحيث تحقق الهدف المطلوب . أما عن الخفض ، فقد بدأ أولاً بقرار خفض الانتاج بنسبة ٥ - ١٠٪ عما كانت عليه معدلات شهر سبتمبر السابق للمعركة ، يزداد بعد ذلك بنسبة ٥٪ في كل شهر تال .

وبتلقائية من الدول المنتجة للبترول ، قفز معدل الخفض إلى نسبة أكبر مما كان محددًا . وحين أتى الخفض آثاره وأحس الجميع بوطأته ، ومنعاً لحدوث أي شرخ في العلاقات الناشئة مع أوروبا الغربية قرر العرب أن تقتصر نسبة الخفض على ١٥٪ ابتداءً من يناير ١٩٧٤ ، على أساس أن هذه النسبة هي الحد الكافي للتأثير دون الاضرار . وأما عن التصنيف ، فلم يكن سلاح الحرمان عشوائياً بلا تمييز . فقد صنّف العرب المستهلكين حسب مواقفهم من القضية العربية ومن إسرائيل .

وكان طبيعياً أن يقترن خفض إنتاج البترول العربي برفع أسعاره ، وذلك لاعادة التوازن بين أسعار الخامات والمصنوعات في دورة التجارة الخارجية ، وكذا للتعويض عن نقص الدخول البترولية

على أية حال ، سوف يسجل التاريخ أن استخدام البترول كسلاح في حرب أكتوبر ، كان سلاحاً ناجحاً . وأصبح البترول أداة هامة من وسائل الحل السياسي بجانب القتال الذي هو أداة الحل العسكري . وقد قلبت معركة البترول الموازين السياسية والدبلوماسية ضد إسرائيل ، كما قلبت المعركة العسكرية الموازين العسكرية والاستراتيجية .

كما أن التاريخ سوف يسجل أيضاً أنه - نتيجة لحرب أكتوبر - قد دخلت الدول العربية المنتجة للبتروول عصر « التحرير الاقتصادى » وضاعفت الدخول البتروولية بصورة كبيرة ، بعد أن انتزعت هذه الدول حق تحديد الأسعار من جانب واحد .

وأخيراً فإن معركة البتروول كانت سلاحاً فعالاً فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ تأييداً ودعمًا للعمل العسكرى العربى . وكان من نتيجتها المباشرة أن أعادت الدول الأوربية واليابان تقييم علاقاتها مع الدول العربية وإسرائيل بحيث تحولت وتطورت هذه العلاقات لتكون فى صالح الموقف العربى .

وفى النهاية أقول إن حرب أكتوبر - بالعمل العسكرى العربى والعمل الاقتصادى والعمل السياسى - قد غيرت الحقائق العسكرية والاقتصادية والسياسية فى الشرق الأوسط ، وأثبتت أن السلام والأمن لا يتحققان فى هذه المنطقة إلا إذا تخلت إسرائيل عن نواياها العدوانية ضد العرب وأهدافها التوسعية على حساب الأرض العربية .



وكما هو معروف ، فإن الحرب امتداد للسياسة بالنيران . ولذلك فإن الإدارة السياسية للحرب - أثناء سير العمليات وبعد توقفها - يجب تقييمها أيضاً فى نفس الوقت ، حتى يعبر الأداء العسكرى والأداء السياسى تعبيراً عن المحصلة النهائية للحرب .

وليس هذا مجال الحديث عن العمل السياسى المصرى والعربى خلال الحرب ، لأنه موضوع خارج نطاق هذا البحث . فقد كنت الرجل الثالث فى القوات المسلحة - رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة - الأمر الذى لم يتح لى فرصة الإلمام بما دار فى العمل السياسى ارتباطاً بالعمل العسكرى أثناء الحرب وبعد توقفها مباشرة .

كنت أتمنى أن يكون مجلس الأمن القومى فى مصر أو مجلس الوزراء أو كلاهما فى حالة انعقاد دائم طول مدة الحرب ، حتى لا يتحمل الرئيس السادات - بمفرده - مسئولية الإدارة السياسية للحرب . فقد حدث خلال الحرب مواقف رئيسية هامة ، كانت تستدعى التشاور والاستماع إلى وجهات النظر المختلفة حتى يمكن الوصول إلى أفضل القرارات .

كانت هناك مقترحات لوقف إطلاق النار أكثر من مرة ، وكان هناك موضوع التعاون السياسى بين مصر وسوريا ، وكانت هناك العلاقة السياسية مع الاتحاد السوفيتى التى اتسمت بالتحفظ والقدر القليل من التفاهم المشترك . وكانت هناك اتصالات سياسية مستمرة بين الرئيس السادات والولايات المتحدة الأمريكية ، برغم أنها تقف موقفاً مؤيداً لإسرائيل ومضاداً لمصر والعرب . وكان هناك الجسر الجوى الأمريكى الذى استخدم مطار العريش المصرى لنزول طائرات النقل العسكرية الأمريكية بالامداد اللازم لإسرائيل ، وكانت هناك طائرات الاستطلاع الأمريكية التى استطلعت جبهة القتال أكثر من مرة لصالح إسرائيل . وكان هناك قصف جوى إسرائيلى لمدينة بورسعيد ثم قصف أهداف اقتصادية فى سوريا تلاها قصف دمشق . وكان هناك تحديد الوقت المناسب لقبول وقف النار فى نهاية الحرب

وعندما تحول الموقف العسكرى لصالح إسرائيل خلال المدة من ٢٢ - ٢٥ أكتوبر ، وفى سرده للعمل فى الجبهة السياسية يقول^(١) حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى فى مصر : " كان الرئيس وحيداً ... وكان هو الذى اختار أن يواجه الموقف وحده . لقد اتخذ وحده من قبل قرارات مصيرية متعددة ... وربما لم يجد ضرورة الآن ، وحدة الأزمة تتصاعد ، أن يدعو رفاقه ومعاونيه ، واختار أن يجتاز الأزمة وحده . ولقد أراد أن يكون صاحب النصر عندما تنتصر ، وهو الآن يرفض إلا أن يكون المسئول عن تحول المعركة ...

... بينما كنت أظن أن ... الساعات الحرجة التى نمر بها ، هى بالضبط الظروف التى من أجلها بنى « تنظيم الأمن القومى » لكى يدعى ليتحمل مسؤولياته ويعاون على اتخاذ القرارات المصيرية . لقد كان الموقف يتطلب « تفويضاً » .. جديداً " ...

وقد شد انتباهى - بعد الحرب بسنوات - ما جاء فى مذكرات الدكتور هنرى كسنجر عن الأعمال التى قام بها خلال الحرب لتقديم المعاونة العسكرية والسياسية لإسرائيل ، وكيف كان يدير السياسة الأمريكية على ضوء المعلومات التى كانت تتيسر له تباعاً من الرسائل المتبادلة مع العدو (مصر والعرب) والرسائل التى تصله أولاً بأول من الصديق والحليف (إسرائيل) والاتصالات مع القوة العظمى الأخرى (الاتحاد

(١) محمد حافظ إسماعيل : أمن مصر القومى - ص ٣٦٠ .

السوفيتي) أى كانت تتجمع لديه ولدى « مجموعة العمل الخاص » كل خيوط الموقف السياسى والعسكرى . ولذلك كانت الإدارة السياسية لأزمة الشرق الأوسط بمعرفة أمريكا على درجة عالية من الكفاءة لصالح إسرائيل وبالتالي لصالح أمريكا .

٩

لقد خضنا - نحن العرب - حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى ظروف سياسية وعسكرية الغة التعقيد . والحرب - أى حرب - تشمل عدة عمليات تعبوية ، وكل عملية تشمل عدة معارك تكتيكية ، وما أكثر المعارك التى دارت خلال حرب أكتوبر . وتقاس نتيجة الحرب بالأهداف السياسية والعسكرية والاستراتيجية التى حققتها .

لقد كان فى تقدير إسرائيل ، عندما انتصرت فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، أن تلك الحرب هى « آخر الحروب » وأن على العرب أن يوقعوا صك الاستسلام . ولذلك جاءت كلمات ديان الشهيرة « إنها الحرب التى أنهت كل الحروب » ، ولم يبق أمام العرب إلا طلب المقابلة لتقديم فروض الطاعة ، لا سيما أنهم يعرفون رقم التليفون والعنوان ٣١ شارع كابلان - القدس »

فقد أصيبت إسرائيل بجنون العظمة ، لأن جولات الصراع المسلح منذ عام ١٩٤٨ كانت تشجعها على المضى فى خداع نفسها وخداعنا . فهى لم تهزم قط عسكرياً ، بل إن حجم الانتصار الإسرائيلى كان فى تصاعد مطرد من جولة لأخرى حتى عام ١٩٦٧ ، وكانت ترى أن عدد أيام القتال أقل ، وحجم نصرها أكثر .

وجاء يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث وجدت إسرائيل أن صرحها الشاهق الذى رسمته لنفسها قد انهار وتقوضت أسسه وجذوره ، وذاقت طعم الهزيمة العسكرية الحقيقية .

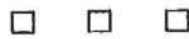
ومن هنا ، فإن حرب أكتوبر كما يظهرها التحليل الأمين ، انجاز عظيم لمصر والعرب . ولا بد من القول أننا أصبنا واطئاً . ولم يقلل الخطأ من قيمة الانجاز ، بعد أن حققت القوات المسلحة من المهام ما لم يتصوره الكثيرون .

وأقول على الفور إن حرب أكتوبر وضعت حداً فاصلاً بين عهدين فى تاريخ صراعنا مع إسرائيل ، إذ أنها تمثل نقطة تحول حاسمة فى مسار هذا الصراع لصالح الحق العربى .

إننا لا يجب أن نتغنى بالنصر في هذه الحرب ، ولكن يجب أن نستلهم معانيها في كل مجالات العمل . فقد انتصرت إسرائيل على العرب في حروب ثلاث سابقة منذ انشائها ، وانتصر العرب عليها لأول مرة في الحرب الرابعة . وتلك هي بداية النهاية للتفوق العسكرى الإسرائيلى في أى حروب قادمة .

ولعل إسرائيل تكون قد اقتنعت - بعد تحطيم نظرية الأمن الإسرائيلى - بأنها انتصرت عام ١٩٦٧ من خطوط اعتبرتها غير آمنة ، وهُزمت عام ١٩٧٣ من حدود اعتبرتها آمنة .

ولعلها تقدر أيضاً أن جيلنا الذى هُزم في حرب يونيو ١٩٦٧ ، هو نفس الجيل الذى انتصر في حرب أكتوبر ١٩٧٣ بفاصل زمنى ست سنوات ، ولا يمكن أن يقال إن جيلا حل محل جيل آخر .



لقد دارت أربع حروب في هذه المنطقة خلال ربع قرن من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٣ ، بدأت إسرائيل ثلاث منها بهدف اغتصاب أرض فلسطين والتوسع على حساب الأرض العربية . وبدأنا - نحن العرب - الحرب الرابعة لتحرير أراضينا واستعادة حقوقنا . وإلى على اقتناع تام بأن استعادة ميناء جاءت نتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فبدونها ما كان يمكن استعادتها بالوسائل السياسية . وما زال امامنا استكمال تحرير الأرض العربية ... وهذا حق ، كما نؤكد ونعمل على استعادة حقوق شعب فلسطين ... وهذا عدل ، وتحقيق الحق والعدل هو السبيل إلى السلام في هذه المنطقة .

وهدف السلام لا يزال بعيداً جداً ، وطريق السلام لا يزال طويلاً جداً ، حتى نسترد الحق العربى كاملاً . والأمل معقود على عقد مؤتمر دولى للسلام لايجاد حل لمشكلة الصراع العربى الإسرائيلى . وهنا لا بد أن نتساءل : هل تصرفات إسرائيل منذ حرب أكتوبر ، بعد مرور ١٥ عاماً عليها حتى الآن - ١٩٨٩ - توحى بأنها تسعى للسلام ؟ أم أنها تسعى لفرض الأمر الواقع على العرب ؟

لقد بدأ الصراع المسلح الحقيقى بين العرب وإسرائيل بحرب أكتوبر ١٩٧٣ . فقبل هذه الحرب كانت الحرب - في رأى الكثيرين - شيئاً مئوساً منه ، ولكن بعد هذه الحرب أصبح الأمر ممكناً ، وتلك هي بداية النهاية في الصراع العربى الإسرائيلى .

لقد قال ديان إن حرب يونيو ١٩٦٧ هي « الحرب التي أنهت كل الحروب » ،
ونادى الرئيس الراحل السادات ان « تكون حرب أكتوبر هي آخر الحروب » .

والحقيقة الواضحة - على ضوء طبيعة الصراع - أن حرب يونيو لم تكن الحرب
التي أنهت كل الحروب ، وليس هناك صدى لدى إسرائيل للنداء بأن تكون حرب
أكتوبر هي آخر الحروب .

لقد فرضت الحرب الرابعة حتميتها في أكتوبر ١٩٧٣ بعد أن أصبح لا بديل عنها .
وستفرض الحرب الخامسة حتميتها إذا لم يكن هناك مفر منها .